



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي البنك الأهلي الأردني الكرام

يسرني أن أرحب بكم جميعاً وبأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ونحن نستقبل العام 2025، العام السبعين من مسيرة البنك الأهلي الأردني، هذا الصرح الشامخ الذي أخذ على عاتقه تحقيق رؤية اقتصادية زاهرة تغلفها ثقافة الإنجاز والتميز والإبداع.

وكعهدنا في البنك الأهلي الأردني نفاخر بإنجازاتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية للعام 2024 والذي جسّد البنك فيه قصة نجاح ائتمانية واستثمارية، أكدت مكانته الريادية وحضوره في أسواق رأس المال محلياً وإقليمياً وعالمياً، وعززت الثقة العالية لدى جمهور المستثمرين. والتي من شأنها فتح آفاق مستقبلية واسعة في قطاعات مستحدثة تعزز موقع البنك ضمن خريطة التمويل الإستراتيجي وترتقي به إلى مصاف البنوك العالمية في قطاعات الاستدامة والتمويل الأخضر وسلاسل التوريد، ليكون بذلك أول بنك أردني يقدم أداة مالية مستحدثة لسوق رأس المال المحلي بإصداره لأول سند استدامة في المملكة وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وبما يحقق قيمة مضافة لاقتصادنا الوطني في ظل تحديات جيوسياسية تمتد أوزارها إلى المنطقة وتثقل أعباؤها اقتصادنا.

العام 2025 عامٌ محوريٌّ في رسم ملامح التعافي الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار طويل الأجل، يسعى فيه الاقتصاد العالمي جاهداً للوصول إلى المستهدفات التي تحقق التوازن في الأسواق المالية، بتوجيه من البنوك المركزية، التي استجابت للتحديات التي واجهها العالم خلال الأعوام الماضية، لتستمر مرحلة التيسير بدلاً من التشدد، في خطوة تعكس جهداً مشتركاً لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

إن إدارة مستويات التضخم محور اهتمام رئيسي لصناع القرار والمستثمرين على السواء. فيما شهدت معدلات التضخم استجابةً للانخفاض، ولا تزال المؤشرات الأساسية الأخرى كنمو الأجور ومستويات البطالة، تشكل جزءاً كبيراً من المشهد المستقبلي، مما يتطلب مزيداً من الإجراءات المالية والنقدية القابلة للتكيف. وفي الوقت ذاته، تبرز أهمية دور الأسواق الناشئة كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي كوجهة للمستثمرين من الدول المتقدمة لاعتبارات العوائد والفرص.

تشهد الصناعة المصرفية مرحلة انتقال جذرية ضمن معايير عالمية تُوجب على المؤسسات المالية الامتثال طوعاً لمطالبات الانتقال الذي فرضه التطور التكنولوجي، وبالتالي الشمولية لكافة الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية الواجب توفيرها من البنوك، الأمر الذي يتطلب تحقيق شراكات وتفاهات مع جميع الفعاليات الاقتصادية والعمل داخل المؤسسة على توليف نموذج الأعمال الخاص بها بكافة معاييرها ومتطلباتها، تحفيزاً لخدمة الأجيال الرقمية آخذين بالاعتبار آثار وانعكاسات التمويل على جوانب رئيسة تتمثل في الحوكمة والبيئة والمجتمع، وبالتالي

النظام الاقتصادي والبيئي كمحصلة. فبدأنا نرى استحداث أدوات تمويلية متنوعة منها التمويل الأخضر Green Financing والتمويل الأزرق Blue Financing والتمويل البي Brown Financing والتمويل الجندي Gender Financing.

إن هذه التطورات والمستجدات والتحديات الاقتصادية والمالية والسياسية تستدعي من الحكومات والمؤسسات مزيداً من التغييرات الجذرية لتكيف إستراتيجياتها بما يتواءم والتغيير في بيئة الأعمال، والتي تحمل في طياتها تحدياتٍ تتوجب إدارتها، وفرصاً غير مسبوقة يجب استغلالها.

أما محلياً فقد شهد العام 2024 لأول مرة منذ 21 عاماً حدثاً استثنائياً في رفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة من B+ إلى BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، ومن B1 إلى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة موديز العالمية. ويُعزى ذلك إلى نجاح السياسات النقدية للبنك المركزي بمواجهة الضغوط التضخمية العالمية وقيام الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأردن في جذب الاستثمار، بالإضافة إلى تمكن الاقتصاد الوطني من مواجهة التحديات العالمية في ظل الاضطرابات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وعلى صعيد المالية العامة، فقد أشارت الوكالة إلى استمرار التحسن في أداء المالية العامة خلال الفترة الماضية، نتيجة الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة.

عكست المؤشرات الاقتصادية للمملكة أداءً إيجابياً خلال عام 2024، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 2.4 % خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنةً بنسبة 2.8 % خلال الفترة نفسها من عام 2023. وتزامن هذا التحسن

أحرز البنك تقدّمًا ملموسًا في مسيرته نحو الابتكار خلال عام 2024، مستندًا إلى إستراتيجية شاملة ركّزت على الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي وبناء المشاريع. منصة "Qawn" أبرز مثال على ذلك، وهي منصة إجتماعية للدفع تبلورت من فكرة داخلية إلى واقع فعّال، حيث قدّمت للمستخدمين حلول دفع سلسلة وخصائص تفاعلية مبتكرة. كما طوّر البنك خطة طموحة للذكاء الاصطناعي، تضمنت إطلاق روبوت دردشة ذكي لتحسين خدمة العملاء، إلى جانب دمج تقنيات اتخاذ القرار القائمة على الذكاء الاصطناعي في عمليات تقييم الائتمان. وقد عزّزت هذه الخطوات، مصحوبة بالانتقال نحو بيئة عمل خالية من الأوراق وتوسيع قدرات تحليل البيانات، التزام البنك بتحديث خدماته وتطويرها لخدمة الأفراد والشركات على حدّ سواء.

ومن خلال توظيف "Qawn" كنموذج لبناء المشاريع، برهن البنك على قدرته في تحويل الأفكار الداخلية إلى منظومة رقمية مزدهرة. وعلى مدار العام، جرى توسيع نطاق المنصة من خلال إضافة مزايا جديدة، مما ساهم في استقطاب قاعدة أكبر من المستخدمين، سواء من الأفراد أو المؤسسات الصغيرة. وفي الوقت ذاته، جاءت التحضيرات لإطلاق بوابة خاصة بالمطورين، تتيح التكامل مع جهات خارجية، لتشكّل قاعدة متينة لعقد شراكات مستقبلية وتقديم خدمات أكثر تنوعًا. ومن شأن هذه الإنجازات أن ترسخ مكانة البنك كجهة مصرفية مرنة ومبتكرة، قادرة على مجاراة احتياجات السوق المتطورة وتعزيز ثقافة بناء المشاريع والنمو المشترك.

وعلى صعيد دور البنك في دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية، قدمت الشركة التابعة AHLI FINTECH عروضًا لتسع شركات ناشئة ضمن حفل (Demo Day) للفوج الثاني من الشركات الناشئة ضمن مسرّع أعمال أهلي فنتك، برعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني، وحضور معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء السابقين، ونخبة من القادة والإداريين في القطاع المالي في الأردن، ومستثمرين من الأردن والمنطقة من ضمنهم شركات رأس المال المغامر ومستثمرون ملائكيّون، ومؤثرون يلبعون دورا رئيسا في دعم وتنمية النظام البيئي الخاص بريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية، إلى جانب إداريين في مناصب قيادية من البنك المركزي الأردني.

قامت شركتنا الناشئة بالتعاون مع شركات مجموعة الأهلي لإطلاق منتجاتها من خلالها في مرحلة تجريبية أولية، بعد نجاح مرحلة إثبات جدوى المفاهيم (POC)، وإبرام اتفاقيات تجارية معها، مما يساهم في خلق تأثير إيجابي ملحوظ ورفع القيمة المضافة التي نقدمها لعملائنا. فمن خلال محرك تقييم الائتمان المعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي (generative AI) المتكسر من قبل شركة zyp.ai، تمكنت مجموعة الأهلي من معالجة التحدي الشمولي في الأردن والذي من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي ملحوظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة. وكذلك أصبح البنك الأهلي الأردني أول بنك في الأردن يمثل لأنظمة البنك المركزي الأردني المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة من خلال خدمة FINX Comply المقدمة من شركة Fintech Galaxy. هذه الإنجازات تبرز التزامنا وسعيينا نحو

مع تراجع معدل التضخم إلى 1.56% خلال عام 2024، مقارنة بنسبة 2.08% خلال عام 2023. كما بلغت الاحتياطيات الأجنبية 21.0 مليار دولار بنهاية عام 2024، وهي كافية لتغطية واردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.2 شهر، وهو ما يؤكد متانة المؤشرات النقدية وقوة الدينار الأردني.

وشهد القطاع الخارجي تحسّنًا ملحوظًا؛ حيث نمت الصادرات الكلية بنسبة 5.9% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024، لتصل إلى 7.88 مليار دينار، في حين تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 5.1% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2023. أما على صعيد القطاع المصرفي فقد أظهر مناعته وكفاءته رغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية؛ إذ نمت موجودات البنوك بنسبة 5.6% خلال عام 2024، لتصل إلى 69.9 مليار دينار، وهو ما يعادل 193.7% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفعت الودائع بنسبة 6.8% لتصل إلى 46.7 مليار دينار، وارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.2% لتصل إلى 34.8 مليار دينار بنهاية عام 2024.

أما على صعيد الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني، فقد تمكن البنك من زيادة مصادر أمواله بشكل أساسي من خلال النمو في ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة 5.3% لتصل إلى 2.45 مليار دينار في نهاية عام 2024 مقابل 2.33 مليار للعام 2023. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حقوق الملكية بنسبة 25.6%، من خلال إصدار أسناد قرض دائمة بقيمة 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريبًا 85.1 مليون دينار، لتعزيز قاعدة رأس المال. أما فيما يتعلق بتوظيفات هذه المصادر والتي تنوعت بين ائتمانية واستثمارية، لا سيّما في ظل المؤشرات الأولية لبدء مرحلة التيسير وخفض الفوائد، فتركزت هذه التوظيفات على اقتناص المستويات المرتفعة لمنحى العائد خلال مرحلة التشديد النقدي، لتعكس جودة وسيولة الأصول المقتناة، من خلال تدعيم الإحتياطيات الأولية والمتمثلة بمحفظة الدخل الثابت لتسجل نمواً بنسبة 12.8% وتبلغ المليار دينار، إلى جانب الإدارة الحكيمة لمحفظة التسهيلات. وكمحصلة نمت موجودات البنك بنسبة 7.4% لتبلغ 3.53 مليار دينار في نهاية عام 2024. وعلى مستوى الربحية، فقد تمكن البنك الأهلي الأردني من تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة 17.80 مليون دينار خلال العام 2024.

جاء قرار البنك بتعزيز قاعدة رأس المال ليوائم فكرًا إستراتيجيًا توسعيًا على الصعيدين المحلي والإقليمي، الذي تضمن الاستخدام الأمثل للقدرات التشغيلية وابتكارات التكنولوجيا المالية.

شهد عام 2024 تعزيز التزامنا بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، من خلال دمج الاستدامة في عملياتنا واستثمارنا. فاتخذنا خطوات ذات ريادة في مجال البيئة أبرزها مقرنا الجديد كنموذج مبتكر للبناء الأخضر اللوفر للطاقة، مما يساهم في تقليل بصمتنا الكربونية.

تحقيق إستراتيجية الازدهار المشترك، ودعم شركائنا الناشئة. وفي الختام، أتقدم بعميق الشكر والتقدير لكافة شركائنا في البنك المركزي الأردني لدورهم المحوري في تعزيز ودعم النظام المصرفي الأردني والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. الشكر موصول أيضًا لوزارة الصناعة والتجارة ومؤسسات سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية ومساهمينا الكرام على دعمهم الدائم وثقتهم القيمة. كما وأشكر بالنيابة عن أعضاء المجلس الموقرين، الإدارة التنفيذية للبنك الأهلي الأردني بقيادة الدكتور أحمد الحسين وكافة العاملين فيه في مختلف مواقعهم، على جهودهم المميزة وأدائهم المتفاني خلال هذا العام.

وندعو الله العليّ القدير أن يحمي وطننا الغالي ويديم عليه أمنه واستقراره في ظل رايئنا الهاشمية الحفافة بقيادة سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



سعد نبيل المعشر
رئيس مجلس الإدارة